بين اعداد كبيرة من المؤسسات والمنشآت المهنية والصناعية والانتاجية والحرفية ، وقلة عدد مؤسسات العمل الكبيرة الصناعية منها والتعدينية والخدمية (فيما عدا المؤسسات الحكومية الواسعة نسبيا) ، وشيوع التقاليد والروابط الحرفية والعائلية والابوية داخل المؤسسات الصغيرة ، التي تميع الوعي الطبقي والشعور بالحاجة الى التنظيم الجماعي للعمال . هذا بالاضافة الى شيوع المفاهيم البرجوازية الصغيرة والنخبوية عن التنظيم النقابي ، والتي لا تنظر الى النقابة باعتبارها منظمة جماهيرية يجب ان تضم كل العمال او القطاع الاكبر منهم ، وانما تنظر اليها باعتبارها منظمة للقطاع الاكثر وعيا من العمال ، او باعتبارها هيئة للوساطة بين العمال وارباب العمل ، تنوب عن العمال في النضال وانتزاع الحقوق العمالية ، او باعتبارها واجهة سياسية او موقعا للوجاهة والزعامة الاجتماعية والسياسية .

وما من شك في أن عداء السلطة وارباب العمل للتنظيم النقابي ، وخشية العمال من الملاحقة او الفصل من العمل كانا وراء تخوف العمال من الانتظام النقابي الذي كاد يعتبر شكلا من النشاط السياسي ، كما ان قانون نقابات العمال الذي اباح لكل سبعة عمال فاكثر تربطهم رابطة المهنة او العمل في مؤسسة واحدة حق تشكيل نقابة خاصة بهم ، افسح المجال امام الاتجاهات النخبوية للاكتفاء بتنظيم عدد قليل من عمال المهنة او المؤسسة وامام اضعاف دور ونفوذ الحركة العمالية ، من خلال قيام عدد كبير من النقابات الضعيفة وذات القاعدة المحدودة من الاعضاء .

ومع ان ضمور قاعدة العضوية في النقابات ظل سمة بارزة حتى نهاية المرحلة التأسيسية ، الا انه لا يمكن تجاهل الاتجاه المتزايد لنمو حجم عضوية النقابات عاما بعد عام . فمن الجدول رقم « ٤ » يتضح ان متوسط حجم العضوية في النقابات كان يرتفع من ١٢ عضوا عام ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ الى ١٩ عام ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ ، الى ١٢٥ عام ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ ، الى ٢٤٠ عام ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ ، والى ٢٥٨ عام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ . وبينما كانت العضوية تتراوح بين حد ادنى هو ٧ اعضاء وحد اقصى هو ٢٨ عضوا كمتوسط العضوية عام ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ ، بات هذا المتوسط يتراوح عام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ بين حد ادنى هو ٢٥٤ عضوا ، وحد اعلى هو ٣٦١ عضوا .

ولقد نجم عن محدودية القاعدة العمالية المنتظمة في النقابات العمالية ، سمة اخرى هامة اتصفت بها الحركة النقابية العمالية هي ضعف مواردها ووضعها المالي . فقد كانت النقابات تعتمد في مواردها على رسوم واشتراكات الاعضاء بصورة شبه مطلقة ، وكانت اشتراكات الاعضاء لا تتجاوز ١٠٠ فلس شهريا (١٧) . وكانت هذه الاشتراكات لا تكاد تغطي نفقات واجرة مقر النقابة بسبب تدني حجم العضوية . ولقد نشأت الحركة العمالية بدون اي سند او دعم مالي من السلطات الحكومية ، وظلت كذلك الى ان منحت الحكومة الى الاتحاد العام مساعدة مالية قدرها ١٧٠٠ دينار اردني خلال عام ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ (١٨) . اما مالية الاتحاد العام فقد كانت تعتمد على مساهمة النقابات الاعضاء في الاتحاد ، والتي تسهم كل منها بـ ٢٠٪ من وارداتها لتمويل موازنة الاتحاد العام (١٩) . وبشكل عام كانت واردات النقابات غاية في البؤس ، فمتوسط ايرادات كل نقابة لم يزد عن ١٧,٩ دينارا للعام ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ ، ثم ارتفع الى ٧٥ دينارا ثم الى ١٢٤ دينارا ثم الى ١٤١ دينارا في الاعوام ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦